

إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني

The Problem of Legislative Inflation and Its Impact on Legal Certainty

الدكتور: أمحمد الأحمدى

دكتور في العلوم القانونية والسياسية

أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي

ملخص:

يتناول هذا المقال إشكالية التضخم التشريعي بالمغرب من خلال تحديد مفهومه وأسبابه ومظاهره، وبيان انعكاساته على الأمن القانوني، خاصة من حيث وضوح القاعدة القانونية واستقرار المراكز القانونية والثقة المشروعة وفعالية تطبيق القانون، كما يبرز أثر كثرة النصوص وتواتر تعديلها وتداخلها في تعقيد المنظومة القانونية وإضعاف قابلية القواعد للتوقع، ويبحث في المقابل أهم آليات ترشيد التشريع، من خلال دراسة الأثر التشريعي، وتحسين الصياغة القانونية، والمراجعة الدورية للنصوص، وتعزيز التنسيق المؤسسي وتيسير الولوج إلى المعلومة القانونية، لنخلص إلى أن تعزيز الأمن القانوني بالمغرب يقتضي اعتماد سياسة تشريعية تقوم على الضرورة والجودة والانسجام والاستقرار، بما يحقق التوازن بين مواكبة التحولات المجتمعية والحفاظ على الثقة في القاعدة القانونية.

الكلمات المفتاحية: التضخم التشريعي - الأمن القانوني - جودة التشريع - ترشيد التشريع.

Abstract

This article examines the issue of legislative inflation in Morocco by defining its concept, causes, and manifestations, and by highlighting its implications for legal certainty, particularly in terms of the clarity of legal rules, the stability of legal positions, legitimate expectations, and the effective application of the law. It also highlights the impact of the proliferation of legal provisions, their frequent amendment, and their overlapping nature on the complexity of the legal system and the reduced predictability of legal rules. In contrast, the article examines the main mechanisms for rationalizing legislation, including legislative impact assessment, improving legal drafting, periodic review of legal provisions, strengthening institutional coordination, and facilitating access to legal information. The article concludes that enhancing legal certainty in Morocco requires the adoption of a legislative policy based on necessity, quality, coherence, and stability, thereby achieving a balance between keeping pace with societal transformations and preserving confidence in the legal rule.

Keywords: Legislative Inflation - Legal Certainty - Legislative Quality - Rationalization of Legislation.

المقدمة العامة:

يعد التشريع من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدول لتنظيم مختلف أوجه الحياة العامة، وضبط العلاقات بين الأشخاص والسلطات، وتحديد الحقوق والالتزامات، بما يضمن سيادة القانون واستقرار المعاملات، وقد ارتبط تطور الدولة الحديثة بتوسع وظائفها وتزايد مجالات تدخلها في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، الأمر الذي أدى بصورة طبيعية إلى تنامي الحاجة إلى إنتاج قواعد قانونية جديدة تستجيب للتحولات المتسارعة التي يعرفها المجتمع، غير أن هذا التوسع في النشاط التشريعي قد يتجاوز أحيانا حدود الضرورة التنظيمية، فيتحوّل من وسيلة لتحقيق الاستقرار إلى مصدر لتراكم النصوص وتعددتها وتداخلها، وهو ما يندرج ضمن ما اصطلح على تسميته بالتضخم التشريعي، ولا تكمن خطورة هذه الظاهرة في كثرة القواعد

القانونية في حد ذاتها، وإنما في ما قد تفرزه من صعوبات على مستوى معرفة القانون وفهمه وتحديد نطاق تطبيقه، بما يجعل البحث في أسبابها وانعكاساتها من القضايا الأساسية المرتبطة بجودة التشريع وفعالية النظام القانوني. 1825 ويكتسب التضخم التشريعي أهمية خاصة بالنظر إلى علاقته الوثيقة بمبدأ الأمن القانوني، والذي يمثل أحد المرتكزات الجوهرية لدولة الحق والقانون، إذ يفترض الأمن القانوني وجود منظومة قانونية واضحة ومستقرة ومتكاملة، تمكن المخاطبين بأحكامها من معرفة حقوقهم والتزاماتهم، وتسمح لهم بتوقع الآثار القانونية المترتبة عن تصرفاتهم في إطار من الثقة واليقين، غير أن كثرة النصوص وتعدد مصادرها وتواتر تعديلها وإلغائها، قد يؤدي إلى إضعاف القدرة على الإحاطة بالقواعد القانونية النافذة، كما قد يفضي إلى تناقض بعض المقتضيات أو تداخلها أو تكرارها، الأمر الذي ينعكس على استقرار المراكز القانونية للأفراد والمؤسسات، ويزيد من احتمالات اختلاف التأويلات والتطبيقات، ومنه فإن الأمن القانوني لا يرتبط فقط بوجود نصوص قانونية، وإنما يتوقف كذلك على جودة هذه النصوص وانسجامها واستقرارها وقابليتها للفهم والتطبيق. 1826

وقد أفرزت التحولات المتسارعة التي تعرفها المجتمعات المعاصرة تحديات جديدة أمام المشرع، بفعل التطور الاقتصادي والتكنولوجي والرقمي، واتساع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وظهور مجالات جديدة تستوجب التأطير القانوني، الأمر الذي أدى إلى تنامي التدخل التشريعي وتعدد القواعد المنظمة لمختلف المجالات، غير أن الاستجابة المستمرة لكل تحول اجتماعي أو اقتصادي أو تقني من خلال إصدار نصوص جديدة قد تؤدي إلى تضخم المنظومة القانونية، خاصة عندما لا تكون عملية التشريع مصحوبة بآليات فعالة للتنسيق والمراجعة والتقييم، كما أن كثرة التعديلات المتلاحقة قد تؤثر في استقرار القاعدة القانونية، وتفرض على القاضي والإدارة والمهنيين والأفراد جهداً متزايداً لتحديد النصوص السارية ومجال تطبيقها، وهو ما يجعل جودة التشريع معياراً أساسياً لقياس مدى فعالية النظام القانوني وقدرته على تحقيق الغاية التنظيمية المنشودة. 1827 ومن منظور قانوني ومؤسسي، فإن معالجة ظاهرة التضخم التشريعي تقتضي تجاوز المقاربة الكمية التي تقيس النشاط التشريعي بعدد القوانين والنصوص الصادرة، نحو مقاربة نوعية تركز على مدى الضرورة والفعالية والانسجام والوضوح، ذلك أن التشريع الجيد لا يقاس بكثرة القواعد القانونية وإنما بقدرته على معالجة المشكلات التي استهدفت تنظيمها دون إحداث تعقيدات قانونية جديدة، وهو ما يستلزم اعتماد مجموعة من الآليات الرامية إلى تحسين صناعة القاعدة القانونية، من خلال دراسة الحاجة الفعلية إلى التشريع، وتقييم آثاره الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وتوحيد المصطلحات، وتجنب التكرار والتعارض، ومراجعة النصوص التي فقدت مبررات استمرارها، كما تبرز أهمية التقييم القبلي والبعدي للتشريعات، وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين في إعداد النصوص، بما يسمح بإقامة منظومة قانونية أكثر وضوحاً واستقراراً وقدرة على تحقيق الأمن القانوني. 1828

وفي السياق المغربي، فتكتسب إشكالية التضخم التشريعي أهمية خاصة في ضوء الدينامية التي عرفتها المنظومة القانونية والمؤسسية خلال السنوات الأخيرة، حيث أفرزت التحولات الدستورية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والرقمية حاجة متزايدة إلى تطوير الإطار القانوني ومراجعته، وقد شكل دستور المملكة لسنة 2011 محطة أساسية في تعزيز دولة الحق والقانون، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وحماية الحقوق والحريات، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وهو ما فرض بدوره تطوير عدد من المجالات التشريعية والتنظيمية لمواكبة المستجدات، غير أن تعدد النصوص وتواتر التعديلات وتزايد القواعد التنظيمية المكملة قد يثير إشكالات مرتبطة بمدى وضوح المنظومة القانونية وانسجامها واستقرارها، كما أن تعدد المتدخلين في العملية التشريعية وتنوع

1825 الأحمدي أمحمد، واقعية تحديث صناعة النصوص القانونية، مجلة القانون والأعمال الدولية، العدد 60، أكتوبر/نوفمبر 2025، ص: 866.

1826 يونس العياشي، الأمن القانوني والقضائي وأثرهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مكتبة دار السلام، الرباط، 2012، ص: 124.

1827 محمود الطيبي، صناعة التشريع وأثره على السياسات العمومية بالمغرب، دار الأفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2025، ص: 39.

1828 محمد الأعرج، القانون الإداري المغربي، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الرباط، 2024، ص: 78.

المجالات التي أصبحت تحتاج إلى تدخل قانوني يطرح تساؤلات حول مدى قدرة السياسة التشريعية المغربية على تحقيق التوازن بين متطلبات مواكبة التحولات وبين ضرورة المحافظة على استقرار القاعدة القانونية. 1829

ومنه فإن دراسة مسألة إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني في المغرب تقتضي الوقوف على طبيعة هذه الظاهرة، وتحديد مظاهرها وأسبابها، وتحليل انعكاساتها على استقرار المراكز القانونية وعلى الثقة في القاعدة القانونية، فضلا عن بحث مدى تأثيرها في عمل القضاء والإدارة وفي قدرة الأفراد والفاعلين الاقتصاديين على معرفة القواعد القانونية وتوقع آثارها، كما تقتضي هذه الدراسة تقييم الآليات القانونية والمؤسسية المعتمدة في مجال صناعة التشريع، ومدى قدرتها على الحد من التكرار والتعارض والتعديلات المتلاحقة، وتحقيق قدر أكبر من الوضوح والانسجام والاستقرار، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية اعتماد سياسة تشريعية عقلانية تقوم على مبدأ الضرورة، وجودة الصياغة، والتقييم المستمر، وتبسيط القواعد القانونية، وتعزيز قابلية اللوج إليها وفهمها، بما ينسجم مع متطلبات دولة الحق والقانون، وبما يضمن أن يظل التشريع وسيلة لتحقيق الاستقرار والثقة القانونية لا عاملاً من عوامل عدم اليقين، وهو ما يقود إلى بحث مدى تأثير التضخم التشريعي في الأمن القانوني بالمغرب، ومدى فعالية الآليات القائمة في الحد من آثاره وضمان منظومة تشريعية أكثر وضوحاً واستقراراً وفعالية. 1830

وتنبع أهمية موضوع التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني من كونه يتصل بجوهر دولة الحق والقانون، باعتبار أن جودة التشريع ووضوحه واستقراره تشكل مقومات أساسية لتحقيق الثقة في القاعدة القانونية وضمان استقرار المراكز القانونية، فالتزايد المتسارع في إصدار النصوص وتعددتها وتواتر تعديلها قد يؤدي إلى صعوبة الإحاطة بالقواعد القانونية وتحديد نطاق تطبيقها، بما قد يفضي إلى تراجع اليقين القانوني وتنامي حالات التداخل والتعارض التشريعي، كما تبرز أهمية الموضوع في الكشف عن مدى تأثير هذه الظاهرة في عمل القضاء والإدارة وفي استقرار المعاملات، فضلا عن تقييم فعالية الآليات المعتمدة للحد من التضخم التشريعي وتحسين جودة صناعة القاعدة القانونية، بما يساهم في ترشيد السياسة التشريعية وتعزيز الأمن القانوني بالمغرب، وترسيخ منظومة قانونية أكثر وضوحاً وانسجاماً واستقراراً وفعالية. 1831، وفي ذات السياق، تطرح ظاهرة التضخم التشريعي إشكالية قانونية ومؤسسية ترتبط بتزايد حجم النصوص القانونية وتواتر تعديلها وتداخل مقتضياتها، بما قد يؤثر في وضوح القاعدة القانونية واستقرارها وقابلية تطبيقها، ومن ثم يثار التساؤل حول مدى انعكاس هذه الظاهرة على الأمن القانوني بالمغرب، وهو ما يقودنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي حد يؤثر التضخم التشريعي في تحقيق الأمن القانوني بالمغرب؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية عديد الأسئلة الفرعية من قبيل:

- ما المقصود بالتضخم التشريعي، وما أبرز أسبابه ومظاهره في المنظومة القانونية المغربية؟
 - كيف يؤثر التضخم التشريعي في وضوح القاعدة القانونية واستقرار المراكز القانونية والثقة في التشريع؟
 - ما مدى فعالية الآليات القانونية والمؤسسية المعتمدة للحد من التضخم التشريعي وتعزيز الأمن القانوني بالمغرب؟
- ومنه سنعمل على تناول ومعالجة الموضوع وفق الاتي:

• المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني

• المحور الثاني: آثار التضخم التشريعي وآليات الحد منه وتعزيز الأمن القانوني بالمغرب

1829 محمد الأعرج، التوجهات الكبرى للقضاء الدستوري المغربي، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الرباط، 2018، ص: 124.

1830 سيدي عبد السلام العلمي، جودة الصياغة التشريعية وأثرها في تحقيق الأمن القانوني، مكتبة دار السلام، الرباط، 2026، ص: 125.

1831 الحسين سرحان، وآخرون، صناعة التشريع في البلدان المغاربية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2022، ص: 487.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني

تثير ظاهرة التضخم التشريعي إشكالية متنامية في الفكر القانوني الحديث، بالنظر إلى ما تفرزه من آثار مباشرة على طبيعة القاعدة القانونية ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار واليقين داخل المجتمع، فالتشريع باعتباره الوسيلة الأساسية لتنظيم العلاقات القانونية ومواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، يفترض أن يتسم بالوضوح والدقة والانسجام والاستقرار النسبي، غير أن التوسع المستمر في إنتاج النصوص القانونية، وتعدد وتواتر تعديلها وتداخل مقتضياتها، قد يؤدي إلى تعقيد البيئة القانونية وإضعاف قابلية القواعد القانونية للفهم والتطبيق، ومنه فإن تحديد مفهوم التضخم التشريعي يستلزم التمييز بين التطور الطبيعي للمنظومة التشريعية وبين التراكم غير المبرر للنصوص، كما يقتضي الوقوف على أبرز مظاهره وأسبابه وانعكاساته، وبالمقابل يفرض تحليل مفهوم الأمن القانوني باعتباره إطارا ضروريا لضمان وضوح القواعد القانونية واستقرار المراكز القانونية وتعزيز الثقة المشروعة، بما يجعل دراسة العلاقة بين التضخم التشريعي والأمن القانوني مدخلا أساسيا للكشف عن مدى تأثير كثافة الإنتاج التشريعي في تحقيق اليقين القانوني، ومدى قدرة المنظومة القانونية على التوفيق بين ضرورة مواكبة التحولات المجتمعية وبين متطلبات الاستقرار والوضوح والانسجام التشريعي. 1832

الفقرة الأولى: ماهية التضخم التشريعي وأسبابه ومظاهره

تعد ظاهرة التضخم التشريعي من الظواهر القانونية الحديثة التي ارتبطت بتنامي وظائف الدولة واتساع مجالات تدخلها في مختلف مناحي الحياة العامة، إذ أصبح التشريع يتدخل في مجالات اقتصادية واجتماعية وإدارية وتقنية متزايدة، استجابة للتحولات المتسارعة التي يعرفها المجتمع، غير أن هذا التوسع قد يؤدي، في بعض الحالات، إلى تراكم القواعد القانونية بصورة تتجاوز مقتضيات الحاجة التنظيمية، بما يطرح إشكالات تتصل بمدى فعالية التشريع وقدرته على تحقيق الاستقرار القانوني، ومنه فقد برزت الحاجة إلى دراسة هذه الظاهرة باعتبارها إشكالية لا ترتبط بمجرد كثرة النصوص، وإنما بمدى انسجامها ووضوحها واستقرارها وقابليتها للتطبيق. 1833

ويقصد بالتضخم التشريعي في مدلوله العام حالة التزايد المفرط والمتسارع في حجم القواعد القانونية والنصوص التشريعية والتنظيمية، بما يؤدي إلى اتساع المنظومة القانونية وتعدد مقتضياتها بصورة قد تجعل الإحاطة بها واستيعابها أمرا معقدا بالنسبة إلى المخاطبين بأحكامها، ولا يعني ذلك أن مجرد ارتفاع عدد القوانين يشكل بالضرورة تضخما تشريعا، وإنما تتحقق الظاهرة عندما يصبح تراكم النصوص مصحوبا بضعف في الانسجام أو كثرة التعديلات أو التداخل بين القواعد أو صعوبة تحديد النص الواجب التطبيق، ولذلك ينبغي التمييز بين التطور الطبيعي للتشريع الذي تفرضه التحولات المجتمعية، وبين التضخم التشريعي الذي يتجسد في الإفراط غير الضروري في إنتاج القواعد القانونية. 1834

وتتحدد ماهية التضخم التشريعي كذلك من خلال علاقته بجودة القاعدة القانونية، إذ قد تكون المنظومة القانونية واسعة من حيث عدد النصوص دون أن تعاني بالضرورة من التضخم، متى كانت هذه النصوص واضحة ومتكاملة ومنسجمة ومبررة من حيث الغاية التنظيمية، بينما قد يؤدي العدد المحدود من النصوص إلى نتائج سلبية إذا اتسمت بالتعقيد والتداخل وكثرة الإحالات والتعديلات، ومنه فإن المعيار النوعي يظل أكثر أهمية من المعيار الكمي في تحديد الظاهرة، لأن التضخم التشريعي يرتبط بمدى قدرة المخاطبين بالقانون على الوصول إلى القاعدة القانونية وفهمها وتحديد آثارها، وهو ما يجعل الظاهرة مرتبطة بصورة وثيقة

1832 حسن صهيبي، صناعة التشريع والقانون الإداري في المغرب، صناعة التشريع في البلدان المغاربية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2022، ص: 125.

1833 إبراهيم أيت وركان ومحمد المودن، متطلبات جودة الصياغة التشريعية، ضمن: صناعة التشريع في البلدان المغاربية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2022، ص: 37.

1834 محمد البدوي، منهجية تقييم أثر التشريعات كآلية لتحسين جودة صناعة التشريع، صناعة التشريع في البلدان المغاربية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2022، ص: 37.

بمبادئ الوضوح والاستقرار واليقين القانوني 1835، وترجع أسباب التضخم التشريعي إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، في مقدمتها اتساع وظائف الدولة وتزايد تدخلها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، فضلا عن التطور التكنولوجي والرقمي الذي أفرز موضوعات جديدة تحتاج إلى التأطير القانوني، كما يسهم تسارع التحولات المجتمعية في دفع المشرع إلى إصدار نصوص جديدة لمواكبة المستجدات، وقد يرتبط التضخم كذلك بتعدد السياسات العمومية والحاجة إلى ترجمتها إلى قواعد قانونية متخصصة، إضافة إلى اللجوء المتكرر إلى التشريع لمعالجة مشكلات كان يمكن أحيانا تنظيمها بوسائل قانونية أو إدارية أكثر مرونة، الأمر الذي يؤدي تدريجيا إلى اتساع حجم المنظومة القانونية وتزايد مستوياتها ومصادرها. 1836

ومن بين الأسباب الأخرى التي قد تساهم في استفحال التضخم التشريعي، كثرة التعديلات التي تطرأ على النصوص القانونية وعدم إخضاعها بصورة كافية للتقييم القبلي والبعدي، إذ قد يؤدي تعديل نص قائم إلى إنتاج نصوص جديدة أو أحكام متفرقة تزيد من صعوبة استيعاب القاعدة القانونية، كما أن ضعف التنسيق بين النصوص عند إعدادها قد يؤدي إلى تكرار الأحكام أو تعارضها أو تعدد القواعد المنظمة للمجال ذاته، فضلا عن تأثير الاستجابة التشريعية السريعة للظروف الطارئة والمستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث يصبح الإصدار المتتابع للنصوص وسيلة لمعالجة الإشكالات الآنية دون بناء تصور متكامل للمنظومة القانونية، وهو ما قد يحد من استقرار التشريع ويؤثر في فعاليته. 1837

وتتجلى مظاهر التضخم التشريعي في كثرة القوانين والمراسيم والأنظمة والقرارات التنظيمية، وتعدد النصوص التي تتناول الموضوع ذاته بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى جانب كثرة التعديلات والإضافات والحذف والإحالات المتبادلة بين النصوص، كما يظهر من خلال تضخم النصوص التطبيقية المرتبطة بالقوانين الأصلية، وتعدد الجهات المتدخلة في إنتاج القواعد القانونية، الأمر الذي يجعل الوصول إلى الحكم القانوني الصحيح يتطلب الرجوع إلى مجموعة متشعبة من النصوص، وقد تتجسد الظاهرة كذلك في استمرار العمل بنصوص قديمة إلى جانب نصوص حديثة دون إجراء مراجعة شاملة تؤدي إلى توحيد الأحكام وتبسيطها، بما يساهم في تعقيد البنية العامة للمنظومة القانونية 1838، كما يظهر التضخم التشريعي من خلال تزايد حالات التداخل والتعارض بين القواعد القانونية، سواء على مستوى الاختصاص أو الموضوع أو المجال الزمني لتطبيق النصوص، فضلا عن تعدد الاستثناءات والقيود والإحالات التي تجعل فهم الحكم القانوني أكثر صعوبة، وقد يؤدي ذلك إلى اختلاف التفسيرات والاجتهادات بشأن القاعدة القانونية ذاتها، بما يفرض أعباء إضافية على القضاء والإدارة والمهنيين والأفراد، كما أن التغيير المتكرر للقواعد القانونية قد يضعف القدرة على توقع الآثار القانونية للتصرفات، ويؤثر في استقرار المراكز القانونية، ومنه فإن خطورة التضخم التشريعي لا تتوقف عند تعقيد النصوص، وإنما تمتد إلى إمكانية المساس بالثقة في القانون وبالقدرة على الاحتكام إلى قواعد واضحة ومستقرة. 1839

وتأسيسا على ذلك، فإن تحديد ماهية التضخم التشريعي وفهم أسبابه ومظاهره يقتضي اعتماد مقاربة قانونية تجمع بين البعدين الكمي والنوعي، فلا يكفي قياس الظاهرة بعدد النصوص الصادرة، وإنما ينبغي تحليل مدى ضرورتها وانسجامها واستقرارها وقابليتها للفهم والتطبيق، كما أن دراسة هذه الظاهرة تفرض البحث في مدى ملاءمة السياسة التشريعية لاحتياجات المجتمع، ومدى اعتماد آليات فعالة لترشيد الإنتاج القانوني ومراجعة النصوص القائمة، وبذلك يصبح الحد من التضخم التشريعي مرتبطا بتحسين جودة صناعة التشريع، وتعزيز التنسيق بين النصوص، وإعمال التقييم التشريعي، وتبسيط القواعد القانونية، بما

1835 جمال الكواكي، دراسة الأثر التوقعي للتشريع بالمغرب في ضوء التجربة الفرنسية، مجلة دفاتر برلمانية، المغرب، 2023، ص: 103.

1836 مروان الفحام، مبدأ الأمن القانوني في القضاء الدستوري المغربي، المجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن، العدد 62، مراكش، 2024، ص: 93.

1837 عبد المجيد أغميجة، مبدأ الأمن القانوني وضرورة الأمن القضائي، مجلة الملحق القضائي، العدد 42، المغرب، 2009، ص: 37.

1838 نوال إبرادين، تأثير تضخم التشريع على الأمن القانوني، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد 13، المغرب، 2018، ص: 154.

يضمن بناء منظومة قانونية أكثر وضوحا واتساقا واستقرارا ما سيعزز في متطلبات الأمن القانوني والثقة في القاعدة القانونية. 1840

الفقرة الثانية: مفهوم الأمن القانوني وعلاقته بالتضخم التشريعي

يحتل الأمن القانوني مكانة محورية ضمن المبادئ التي تقوم عليها دولة الحق والقانون، باعتباره الإطار الذي يضمن استقرار القواعد القانونية وانتظام المراكز القانونية للأفراد والمؤسسات، ويقصد به، بوجه عام، توفير قدر من الوضوح والثبات واليقين في القاعدة القانونية، بما يمكن المخاطبين بها من معرفة حقوقهم والتزاماتهم وتوقع الآثار القانونية المترتبة عن تصرفاتهم، ولا يتحقق الأمن القانوني بمجرد وجود قواعد قانونية منظمة لمختلف المجالات، وإنما يفترض أن تكون هذه القواعد واضحة ومفهومة ومتاحة ومستقرة ومتناسقة فيما بينها، كما يقتضي ألا يخضع الأفراد لتغييرات تشريعية متكررة ومفاجئة من شأنها المساس باستقرار أوضاعهم القانونية، وبشكل بذلك الأمن القانوني ضمانة أساسية لحماية الثقة المشروعة وتحقيق الاستقرار في المعاملات، كما يمثل أحد الشروط الضرورية لفعالية التشريع وحسن تطبيقه، لذلك أصبح الاهتمام به مرتبطا بصورة وثيقة بمدى جودة النظام القانوني وقدرته على إنتاج قواعد مستقرة وقابلة للتوقع. 1841

ويتأسس مفهوم الأمن القانوني على مجموعة من المقومات المتكاملة التي تحدد مضمونه وتضمن فعاليته في الواقع القانوني، وفي مقدمة هذه المقومات مبدأ وضوح القاعدة القانونية، بحيث تكون صياغتها دقيقة وغير قابلة للتأويل المتناقض، إلى جانب إمكانية الولوج إليها والتعرف على مضمونها من قبل المخاطبين بأحكامها، كما يرتبط الأمن القانوني بمبدأ استقرار التشريع، الذي لا يعني الجمود أو منع المشرع من تعديل القوانين، وإنما يقتضي أن تكون التعديلات مبررة وضرورية ومتدرجة وغير مباغتة، ويرتبط كذلك بمبدأ عدم رجعية القوانين، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالحقوق والمراكز القانونية المستقرة، فضلاً عن احترام مبدأ التوقع المشروع للآثار القانونية، ومنه فإن الأمن القانوني يمثل منظومة من الضمانات التي تجعل القاعدة القانونية قابلة للمعرفة والفهم والتوقع والتطبيق، بما يعزز ثقة الأفراد والمؤسسات في النظام القانوني. 1842

ويظهر الارتباط بين الأمن القانوني والتضخم التشريعي من خلال العلاقة العكسية التي قد تنشأ بين كثافة الإنتاج التشريعي ومستوى اليقين القانوني، فكلما ازدادت النصوص القانونية دون مراعاة مقتضيات الانسجام والتنسيق، أصبح من الصعب على المخاطبين بالقانون تحديد الأحكام التي تحكم مراكزهم القانونية، كما أن تعدد النصوص وتداخلها قد يؤدي إلى صعوبة تحديد القاعدة الواجبة التطبيق، خاصة عندما تتناول نصوص متعددة الموضوع ذاته أو تتضمن أحكاماً متقاربة أو متعارضة، ويزداد الأمر تعقيدا عندما تتكرر التعديلات التشريعية خلال فترات زمنية قصيرة، بما يفرض على الأفراد والمهنيين والإدارة والقضاء متابعة مستمرة للتغييرات القانونية، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع درجة عدم اليقين بشأن المراكز القانونية، ومنه فإن التضخم التشريعي قد يتحول من وسيلة لمواكبة التحولات المجتمعية إلى عامل مؤثر في فعالية الأمن القانوني واستقرار المعاملات. 1843

وتتجلى آثار التضخم التشريعي على الأمن القانوني بصورة خاصة في المساس بمبدأ وضوح القاعدة القانونية وقابليتها للفهم والتطبيق، إذ إن تراكم النصوص وتعددتها قد يؤدي إلى تعقيد البنية القانونية وإضعاف القدرة على تحديد الأحكام النافذة، كما أن كثرة الإحالات والتعديلات والاستثناءات قد تجعل النص القانوني غير واضح إلا بالرجوع إلى مجموعة من النصوص الأخرى، وهو ما يزيد من صعوبة الوصول إلى الحكم القانوني بصورة مباشرة، وقد يترتب عن ذلك اختلاف في تفسير القاعدة القانونية وتعدد التطبيقات بشأنها، سواء من جانب الإدارة أو القضاء أو باقي الفاعلين، كما أن الغموض الناتج عن كثافة النصوص قد

1841 محمد الأعرج، جودة التشريع ودورها في تحقيق الأمن القانوني، منشورات مجلس النواب المغربي، الرباط، 2021، ص: 114.

1842 مولاي عبد الرحمن قاسمي، قواعد الصياغة التشريعية: مدونة الأسرة نموذجاً، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2018، ص: 356.

1843 الأحمدى أحمد، أسس صياغة النصوص القانونية الجيدة، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية، العدد 46، غشت 2025، ص 474.

يفتح المجال أمام تفاوت الممارسات القانونية، ويؤثر في مبدأ المساواة أمام القانون، ويضعف القدرة على التنبؤ بالنتائج القانونية، وبذلك يصبح التضخم التشريعي أحد العوامل التي يمكن أن تؤثر في الوظيفة الأساسية للقانون المتمثلة في توفير قواعد واضحة ومستقرة ومنظمة للعلاقات القانونية.¹⁸⁴⁴

كما يرتبط الأمن القانوني ارتباطا وثيقا باستقرار المراكز القانونية، إذ يفترض أن يتمكن الشخص من بناء قراراته وتصرفاته على أساس قواعد قانونية قائمة ومستقرة يمكنه التعويل عليها، غير أن التغيير المتكرر للنصوص وتعديل مقتضيات القانونية بصورة متلاحقة قد يؤدي إلى إعادة ترتيب المراكز القانونية في مدد زمنية قصيرة، وقد يكون لذلك أثر مباشر على المعاملات المدنية والتجارية والإدارية والاستثمارية، كما يمكن أن يؤدي عدم استقرار القاعدة القانونية إلى زيادة تكاليف الامتثال بالنسبة إلى الأفراد والمؤسسات، نتيجة الحاجة المستمرة إلى متابعة المستجدات القانونية وتكييف التصرفات معها، ويؤدي ذلك إلى تراجع مستوى الثقة في استقرار البيئة القانونية، خاصة عندما تكون التعديلات متكررة أو غير متوقعة، ولذلك فإن استقرار التشريع لا يمثل قيمة شكلية، وإنما يعد ضمانا عملية لاستقرار المعاملات وحماية الحقوق والمراكز القانونية.¹⁸⁴⁵

ولا تقتصر علاقة التضخم التشريعي بالأمن القانوني على الجانب الكمي، وإنما تمتد إلى طبيعة التشريع وجودته ومدى انسجام مكوناته، فقد تعدد النصوص القانونية دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى المساس بالأمن القانوني إذا كانت هذه النصوص واضحة ومتكاملة ومترابطة وتستجيب لحاجات تنظيمية حقيقية، في المقابل، قد يؤدي عدد محدود من النصوص إلى إضعاف الأمن القانوني إذا اتسمت بالتناقض أو الغموض أو كثرة الإحالات أو عدم وضوح مجال تطبيقها، ولذلك ينبغي اعتماد معيار نوعي في تقييم التضخم التشريعي يقوم على دراسة مدى ضرورة القواعد القانونية ومدى انسجامها مع باقي مكونات النظام القانوني، كما يقتضي ذلك تقييم آثار التشريعات الجديدة ومراجعة النصوص القائمة بصورة دورية، وإلغاء المقتضيات المتقدمة أو المتعارضة، بما يحد من التراكم غير الضروري، ويضمن المحافظة على منظومة قانونية واضحة ومتكاملة ومستقرة.¹⁸⁴⁶

وفي ذات السياق، أضحى التضخم التشريعي يؤثر في فعالية المؤسسات المكلفة بتطبيق القانون، إذ يجد القضاء والإدارة والمهنيون أنفسهم أمام منظومة قانونية متشعبة تتطلب جهداً متزايداً لتحديد النصوص السارية وفهم علاقتها ببعضها، وقد يؤدي تعدد النصوص إلى زيادة المنازعات المرتبطة بتفسير الأحكام القانونية وتحديد نطاق تطبيقها، كما قد يفرض على القضاء القيام بدور أكبر في إزالة الغموض وتحقيق الانسجام بين المقتضيات المتعارضة، ويؤدي ذلك إلى انتقال جزء من عبء ضبط المنظومة القانونية من المشرع إلى جهات التطبيق والتفسير، وهو ما قد يضعف اليقين القانوني إذا تعددت التأويلات أو اختلفت التطبيقات، ومنه فإن الأمن القانوني أصبح يتطلب تشريعا يراعي منذ مرحلة الإعداد قابلية التطبيق والوضوح والانسجام، ويحد من التعديلات المتكررة غير الضرورية، بما يسمح للمؤسسات والأفراد بالتعامل مع القاعدة القانونية في إطار من الاستقرار والثقة.¹⁸⁴⁷

ومنه يتضح أن العلاقة بين الأمن القانوني والتضخم التشريعي علاقة وثيقة تتحدد بدرجة كبيرة بمدى جودة التشريع واستقراره وانسجامه، فالتضخم التشريعي، متى اتخذ صورة تراكم غير منظم للنصوص وتعدد غير مبرر للقواعد وتواتر غير منضبط للتعديلات، يمكن أن يؤدي إلى إضعاف وضوح القانون واستقرار المراكز القانونية والثقة المشروعة، وهو ما ينعكس سلباً على الأمن القانوني، غير أن مواجهة هذه الظاهرة لا تستلزم الحد من النشاط التشريعي في ذاته، وإنما تستوجب ترشيده وربطه بمقتضيات الضرورة والفعالية والتناسب، كما تقتضي اعتماد آليات للتقييم القبلي والبعدي للتشريعات، وتحسين الصياغة القانونية، وتنسيق النصوص وتبسيطها، وتعزيز نشرها وإتاحتها بصورة ميسرة، وبذلك يمكن تحقيق التوازن بين ضرورة مواكبة التشريع

1844 سيدي عبد السلام العلمي، جودة الصياغة التشريعية وأثرها في تحقيق الأمن القانوني، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الكلية متعددة التخصصات بنازة، فاس، 2025، ص: 183.

1845 الأحدي أحمد، الحكومة والبرلمان في مجال التشريع: من المهيمن؟، مجلة مسارات، العدد 43، يونيو 2023، ص: 153.

1846 سهام حبان، الأمن القانوني في التشريع الجبائي المغربي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، الكلية متعددة التخصصات بالناظور، جامعة محمد الأول، وجدة، 2025، ص: 19.

1847 غيتة السنتيسي، الإطار القانوني للتحويل الرقمي في المغرب وتحدي الأمن القانوني، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الأول، وجدة، 2026، ص: 46.

للتحولات المتجددة وبين الحفاظ على استقرار القاعدة القانونية، بما يعزز الأمن القانوني ويكرس الثقة في المنظومة القانونية باعتبارها إحدى الدعائم الأساسية لدولة الحق والقانون. 1848

المحور الثاني: آثار التضخم التشريعي وآليات الحد منه وتعزيز الأمن القانوني بالمغرب

أضحى التضخم التشريعي من الإشكالات التي تفرض نفسها على المنظومات القانونية المعاصرة، بالنظر إلى ما قد يترتب عنه من آثار تمس وضوح القاعدة القانونية واستقرارها وفعالية تطبيقها، ولا تقف انعكاساته عند حدود الجانب التشريعي، بل تمتد إلى مختلف الفاعلين في المجال القانوني، بما في ذلك القضاء والإدارة والأفراد والفاعلون الاقتصاديون، إذ إن كثرة النصوص وتعددتها وتواتر تعديلها قد تؤدي إلى صعوبة الإحاطة بالقواعد القانونية وتحديد نطاق تطبيقها، بما قد يضعف الثقة المشروعة ويؤثر في استقرار المراكز القانونية، وفي سياق السياسة التشريعية المغربية، أصبحت تزداد أهمية هذه الإشكالية بالنظر إلى الدينامية التشريعية التي واكبت الإصلاحات الدستورية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يجعل من دراسة آثار التضخم التشريعي تستوجب الوقوف على مدى انعكاسه على الأمن القانوني، وفي المقابل، يقتضي تعزيز هذا الأمن اعتماد آليات فعالة لترشيد العمل التشريعي، وتحسين جودة الصياغة القانونية، وتقييم آثار النصوص، وتنسيقها وتبسيطها، ومراجعة مقتضيات المتقدمة أو المتعارضة، بما يحقق التوازن بين ضرورة مواكبة التشريع للتحولات المجتمعية وبين الحفاظ على وضوح القاعدة القانونية واستقرارها، ليكرس بذلك الثقة في المنظومة القانونية المغربية ويعزز فعالية دولة الحق والقانون. 1849

الفقرة الأولى: انعكاسات التضخم التشريعي على الأمن القانوني في المغرب

تتجلى أهمية دراسة انعكاسات التضخم التشريعي على الأمن القانوني بالمغرب في كونها ترتبط مباشرة بمدى قدرة المنظومة القانونية على توفير قواعد واضحة ومستقرة وقابلة للتوقع، إذ إن كثرة النصوص لا تشكل في ذاتها تضخما تشريعا، وإنما تتخذ هذه الظاهرة طابعا مؤثرا عندما تقتزن بتعدد القواعد وتداخلها وتواتر تعديلها بما يصعب معه تحديد الحكم القانوني الواجب التطبيق، وقد أثبتت في المغرب مسألة جودة التشريع باعتبارها مرتبطة مباشرة بالأمن القانوني، كما أن دراسة الأثر التشريعي أبرزت كالية للحد من تضخم النصوص وتحسين جودتها، ومنه فإن مقارنة الظاهرة تقتضي تجاوز بعدها الكمي إلى تحليل آثارها النوعية على وضوح القاعدة القانونية واستقرارها وانسجامها، باعتبارها عناصر أساسية في بناء الثقة في القانون. 1850

ويتمثل أول انعكاس للتضخم التشريعي في المغرب في المساس بوضوح القاعدة القانونية وقابليتها للفهم، فكلما تعددت النصوص المنظمة للمجال الواحد، وتكاثرت الإحالات والتعديلات والاستثناءات، أصبح الوصول إلى القاعدة القانونية النافذة أكثر تعقيدا، ويمكن ملاحظة ذلك، على سبيل المثال، في بعض المجالات التي تعرف تعددا بين القوانين والمراسيم والقرارات التنظيمية والنصوص المعدلة والمتمة، بما يفرض الرجوع إلى أكثر من نص لفهم الحكم القانوني بصورة كاملة، بحيث يؤدي هذا الوضع إلى زيادة العبء على القاضي والمحامي والإدارة والمواطن، لأن معرفة القاعدة لا تعود مرتبطة بقراءة نص واحد، وإنما بتتبع شبكة من المقتضيات القانونية المتداخلة، وهو ما يضعف الوظيفة الأصلية للتشريع المتمثلة في توفير قواعد عامة ومعلومة وقابلة للتطبيق. 1851

كما ينعكس التضخم التشريعي على استقرار المراكز القانونية، إذ إن التعديل المتكرر للنصوص قد يؤدي إلى تغيير القواعد التي تأسست عليها أوضاع قانونية قائمة، ويظهر ذلك بصورة خاصة في المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية التي تتطلب درجة مرتفعة من الاستقرار التشريعي، فمثلا، عندما تتغير شروط ممارسة نشاط اقتصادي أو قواعد الاستفادة من حق أو مسطرة

1848 نادية الوسي، فعالية القانون وحكم القضاء الإداري في المغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2026، ص: 79.

1849 عارف أحلام، دور الأمن القانوني والأمن القضائي في تحسين مناخ الأعمال بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2011-2012، ص: 27.

1850 يونس الشامي، تطور أساس المسؤولية الإدارية على ضوء الاجتهاد القضائي الإداري، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2015، ص: 204.

1851 محمد عبيدي، إسهام دراسات الأثر في الحد من التضخم التشريعي، مجلة العلوم القانونية، العددان 8 و9، المغرب، 2021، ص: 202.

إدارية بصورة متقاربة، يصبح الفاعل القانوني مطالبا بإعادة تكييف وضعه باستمرار وفق المقتضيات الجديدة، ولا يعني ذلك أن المشرع مقيد عن تعديل القانون، وإنما أن ممارسة هذه السلطة ينبغي أن تراعي مبدأ الاستقرار والتوقع المشروع، بما يمنع أن تتحول كثافة التعديلات إلى مصدر دائم لعدم اليقين، وهو ما يجعل استقرار التشريع أحد المؤشرات العملية للأمن القانوني. 1852 ومن مظاهر التأثير كذلك، المساس بالثقة المشروعة في القاعدة القانونية، إذ يفترض الأمن القانوني أن يتمكن الفرد والمؤسسة من بناء قراراتهما على أساس قواعد يمكن توقع استمرارها بصورة معقولة، غير أن التغييرات التشريعية المتلاحقة قد تجعل هذه التوقعات أكثر هشاشة، ويمكن تصور ذلك في مجال الاستثمار أو إبرام العقود طويلة الأجل، حيث يحتاج المستثمر والمتعاقد إلى معرفة الإطار القانوني الذي سيحكم نشاطه والتزاماته، فإذا توالى التعديلات أو ظهرت نصوص جديدة متعارضة أو غير واضحة، ارتفعت درجة المخاطر القانونية وتزايدت الحاجة إلى الاستشارة والمتابعة المستمرة، وقد أكدت مناقشات برلمانية حديثة في المغرب أن جودة التشريع ترتبط بالأمن القانوني وبالاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهو ما يبرز أن الأمن القانوني لا يمثل قيمة نظرية فحسب، بل يرتبط بالثقة العملية في البيئة القانونية. 1853

ويظهر أثر التضخم التشريعي كذلك في احتمال نشوء التداخل أو التعارض بين النصوص، وهي حالة قد تجعل تحديد القاعدة الواجبة التطبيق رهيناً بالتفسير والاجتهاد، ويمكن أن يبرز ذلك عندما يصدر نص جديد دون مراجعة شاملة للنصوص السابقة ذات الصلة، أو عندما تستمر أحكام قديمة إلى جانب مقتضيات حديثة تنظم الموضوع ذاته، فيضطر القاضي أو الإدارة إلى تحديد نطاق كل نص ومجال تطبيقه، وقد يؤدي اختلاف التفسير إلى تفاوت في التطبيق العملي، بما ينعكس على مبدأ المساواة أمام القانون، ومن هذه الزاوية تكتسب الرقابة الدستورية أهمية خاصة، إذ تختص المحكمة الدستورية بمراقبة مطابقة عدد من النصوص للدستور، كما أن قراراتها ملزمة للسلطات العامة والجهات الإدارية والقضائية بما يشكل إحدى آليات ضمان الانسجام القانوني. 1854، كما يمكن أن يؤثر التضخم التشريعي في فعالية القضاء والإدارة، لأن تعدد النصوص وتواتر تعديلها يفرضان جهداً أكبر في البحث والتفسير والتطبيق، كما قد يؤدي ذلك إلى إطالة المسار المرتبط بحسم بعض المنازعات عندما يكون تحديد النص الواجب التطبيق أو نطاقه محل إشكال، كما قد تواجه الإدارة صعوبة في تنفيذ النصوص عندما تكون أحكامها موزعة بين قوانين متعددة أو مرتبطة بإحالات تنظيمية متشعبة، ويزداد الأمر تعقيداً عندما تكون الصياغة القانونية غير دقيقة أو غير مكتملة، وقد أكدت دراسات حديثة حول التشريع المغربي أن جودة الصياغة، رغم أهميتها، تحتاج إلى إطار مؤسسي يضمن توحيد التطبيق القانوني، وهو ما يبرز العلاقة الوثيقة بين جودة النص وفعالية المؤسسات المكلفة بتنفيذه. 1855

ومن زاوية أخرى، قد تمتد آثار التضخم التشريعي إلى المجال الاقتصادي والاجتماعي، فتعقد القواعد القانونية وتعددها قد يرفع تكاليف الامتثال بالنسبة للمقاولات والمهنيين، خصوصاً في القطاعات التي تخضع لتدخل تشريعي وتنظيمي واسع، كما قد يثقل كاهل الأفراد بكثرة الإجراءات والمقتضيات الواجب الإحاطة بها، ويمكن أن يظهر ذلك في المجالات المرتبطة بالاستثمار والجبائات والصفقات والتعمير والبيئة والعمل، حيث تتداخل النصوص التشريعية والتنظيمية وتتعدد الجهات المتدخلة، ومنه فإن الأمن القانوني يقتضي ألا تكون القاعدة القانونية صحيحة من الناحية الشكلية فقط، بل ينبغي أن تكون قابلة للفهم والتنفيذ بتكلفة قانونية وإدارية معقولة، بما يعزز الثقة في المؤسسات ويحد من حالات عدم اليقين. 1856، وبناء على ذلك، فإن انعكاسات التضخم التشريعي على الأمن القانوني بالمغرب يمكن تحديدها أساساً في ستة مقومات مترابطة، تتمثل في وضوح القاعدة القانونية، واستقرارها، وانسجامها، وقابليتها للتوقع، وحماية المراكز القانونية والثقة المشروعة، ثم فعالية تطبيقها من طرف القضاء

1852 حسن الحارس، مسار إنتاج التشريع الوطني المغربي وأهم الفاعلين فيه، مجلة مغرب القانون، المغرب، 2022، ص: 1

1853 إلياس مزيان، الأمن القانوني في الميدان الاجتماعي، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة عبد الملك السعدي، طنجة، 2016-2017، ص: 142.

1854 علي الحنودي، مفهوم الأمن القانوني وأبعاده، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 96، مطبعة Remald، الرباط، 2011، ص: 118.

1855 عبد الكريم حيضرة، القانون الإداري المغربي للنشاط الإداري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2017، ص: 52.

1856 كوثر أمير، دور القضاء الدستوري في حماية الأمن القانوني، مجلة القانون والأعمال، العدد 74، جامعة الحسن الأول، المغرب، 2021، ص: 79.

والإدارة، وتؤكد بعض الممارسات المؤسسية المغربية أهمية دراسة الأثر التشريعي في تجويد النصوص والحد من تضخمها، بينما تؤدي الرقابة الدستورية دورا مكمل في ضمان احترام القواعد الدستورية وتحقيق الانسجام القانوني، ومنه فإن مواجهة التضخم التشريعي لا تعني الحد من سلطة المشرع أو تجميد التطور القانوني، وإنما تستوجب ترشيد الإنتاج التشريعي، وإخضاع النصوص للتقييم، وإلغاء المقتضيات المتقادمة أو المتعارضة، وتحسين الصياغة والتنسيق بين النصوص، بما يجعل التشريع المغربي أكثر وضوحا واستقرارا وفعالية، ويعزز الأمن القانوني باعتباره أحد شروط دولة الحق والقانون. 1857

الفقرة الثانية: آليات ترشيد التشريع وتعزيز الأمن القانوني بالمغرب

تقتضي مواجهة التضخم التشريعي بالمغرب اعتماد سياسة متكاملة لترشيد الإنتاج القانوني، تقوم على الانتقال من منطق كثرة النصوص إلى منطق جودة التشريع وفعاليتها، وذلك من خلال إخضاع المبادرات التشريعية لمعيار الضرورة، بحيث لا يتم اللجوء إلى سن قاعدة جديدة إلا متى ثبت قصور القواعد القائمة عن معالجة الإشكال محل التنظيم، ويقتضي ذلك تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين في صناعة القانون، وتفادي إصدار نصوص متكررة أو متداخلة في الموضوع ذاته، كما تبرز أهمية المسطرة التشريعية البرلمانية في هذا المجال، إذ يخضع مشروع أو مقترح القانون للمناقشة داخل اللجنة المختصة قبل عرضه على الجلسة العامة، بما يسمح بفحص مضمونه وتعديله وتحسين صياغته قبل اعتماده، وهو ما يشكل إحدى ضمانات ترشيد العمل التشريعي وتعزيز الأمن القانوني. 1858

وتشكل دراسة الأثر التشريعي إحدى أهم الآليات الحديثة لترشيد التشريع، باعتبارها تسمح بتقدير النتائج المحتملة للنص قبل اعتماده، والكشف عن آثاره القانونية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ومدى ملاءمته للحاجات التي يراد تنظيمها، وقد نص القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة على إمكانية إرفاق مشاريع القوانين الرامية إلى سن تشريع جديد أو مراجعة تشريع قائم بدراسة حول آثارها، بما يعكس أهمية التقييم القبلي في تحسين جودة القاعدة القانونية، ومن شأن تعميم هذه الممارسة وتفعيلها بصورة منهجية أن يحد من إصدار النصوص غير الضرورية، وأن يساعد على اختيار الحل القانوني الأكثر ملاءمة، كما أن توسيع نطاق دراسة الأثر ليشمل مختلف المشاريع ذات التأثير الواسع من شأنه أن يعزز الأمن القانوني، من خلال تمكين المشرع من تقدير نتائج التدخل التشريعي قبل إنتاج آثاره الملزمة. 1859

ويقتضي ترشيد التشريع كذلك تعزيز جودة الصياغة القانونية، باعتبار أن وضوح النص ودقة عباراته وانسجام مفاهيمه تشكل شروطا أساسية لتحقيق الأمن القانوني، ولذلك ينبغي اعتماد لغة قانونية دقيقة ومحددة، وتوحيد المصطلحات المستعملة في النصوص المتقاربة، وتجنب العبارات الغامضة أو الإحالات غير الضرورية، مع مراعاة التسلسل المنطقي للأحكام وترابطها، كما ينبغي عند تعديل نص قائم تجنب توزيع التعديل على مقتضيات متفرقة بما يزيد من صعوبة معرفة الصيغة النافذة، ومن الأمثلة العملية على ذلك ضرورة صياغة النصوص المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والاستثمارية والإدارية بصورة تمكن الفاعلين من تحديد حقوقهم والتزاماتهم دون الحاجة إلى الرجوع إلى عدد كبير من النصوص المتفرقة، وهو ما يجعل جودة الصياغة مدخلا أساسيا لتقليص الغموض والتداخل وتعزيز قابلية القاعدة القانونية للفهم والتطبيق. 1860

ومن الآليات المهمة كذلك المراجعة الدورية للمنظومة التشريعية وتنقيتها من النصوص المتقادمة أو غير الفعالة، إذ لا يمكن الحد من التضخم التشريعي بمجرد التحكم في النصوص الجديدة دون معالجة التراكم الذي خلفته التشريعات السابقة، ولذلك ينبغي القيام بمراجعة منهجية للقوانين والأنظمة القائمة، بهدف تحديد النصوص التي انتهت مبررات وجودها، والمقتضيات التي أصبحت

1857 مراد بولعيش، العدالة الأسرية في مسطرة التعدد على ضوء الأمن القانوني والقضائي، مجلة القانون المغربي، العدد 43، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، 2020، ص: 325

1858 أسامة المرابط، نحو بناء دولة الأمن القانوني، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العددان 165-166، المغرب، 2022، ص: 325

1859 كوثر هيلالي، الأمن القضائي في ضوء مدونة الشغل، مجلة القانون المغربي، العدد 48، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، 2021، ص: 13

1860 كريم مفتاح، الأمن القانوني في المادة الجبائية، مجلة القانون المغربي، العدد 36، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، 2017، ص: 145

متجاوزة بفعل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والأحكام التي تتعارض مع نصوص لاحقة أو تتكرر معها، ويمكن أن تشمل هذه العملية مجالات متعددة، مثل النصوص المنظمة للإدارة والأنشطة الاقتصادية والصفقات والتعمير والمجال الرقمي، بحيث يتم تجميع القواعد المتناثرة وتوحيدها كلما كان ذلك ممكنا، بما يؤدي إلى تخفيف كثافة المنظومة القانونية وتيسير الولوج إليها، ويعزز في الوقت ذاته استقرار القواعد القانونية. 1861

كما يمثل التنسيق التشريعي والمؤسسي آلية ضرورية للحد من التداخل بين النصوص القانونية، إذ إن تعدد الجهات المتدخلة في إعداد القوانين والتنظيمات يفرض وجود آليات فعالة لضمان الانسجام بين المبادرات التشريعية، ويبرز في هذا السياق دور البرلمان من خلال اللجان الدائمة التي تضطلع بدراسة مشاريع ومقترحات القوانين ومناقشتها والتصويت عليها، فضلا عن آليات التنسيق بين مجلس النواب ومجلس المستشارين الرامية إلى الوصول إلى نص موحد، كما يتضمن النظام الداخلي لمجلس النواب مقتضيات تعالج حالة وجود مقترحات قوانين متعددة حول الموضوع نفسه، حيث تعطى الأولوية للنص المودع أولا ما لم يقرر خلاف ذلك مع بيان الأسباب، وهي آلية يمكن أن تحد من ازدواجية التشريعية وتفاذي إنتاج نصوص متوازية بشأن المسألة ذاتها. 1862

ويتعزز الأمن القانوني أيضا من خلال الرقابة الدستورية والقضائية على القواعد القانونية، باعتبارها تساهم في ضمان احترام تدرج القواعد القانونية ومنع استمرار المقتضيات المخالفة للدستور، كما تسمح الرقابة القضائية بتوحيد تفسير النصوص وتحديد نطاق تطبيقها عند وجود الغموض أو التعارض، ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة عندما تتعدد القواعد المنظمة للمجال الواحد، إذ تساهم الرقابة والتفسير القضائيان في تحقيق قدر من الانسجام داخل المنظومة القانونية، كما ينبغي دعم إمكانية الوصول إلى النصوص القانونية المحينة والقرارات القضائية ذات الصلة، حتى يتمكن القاضي والمحامي والإدارة والأفراد من معرفة القاعدة القانونية السارية بصورة دقيقة، وبذلك يصبح نشر المعلومة القانونية وتحيينها جزءا من سياسة الأمن القانوني وليس مجرد إجراء تقني. 1863

وتشكل رقمنة التشريع وتيسير الولوج إلى المعلومة القانونية إحدى الوسائل العملية المهمة لترشيد المنظومة القانونية، إذ إن توفير قواعد بيانات قانونية موحدة ومحينة يسمح بتقليص صعوبة البحث عن النصوص النافذة، ويساعد على معرفة التعديلات التي طرأت عليها وتحديد علاقتها بالنصوص السابقة، كما يساهم في الحد من الأخطاء الناتجة عن الاعتماد على نصوص قديمة أو غير محينة، ويمكن أن يشمل ذلك رقمنة القوانين والمراسيم والقرارات التنظيمية وتجميع النصوص المعدلة والمتممة في صيغ موحدة، مع تمكين مختلف الفاعلين من الولوج السهل إليها، وهو ما ينسجم مع متطلبات الشفافية القانونية ويعزز قدرة الأفراد والمقاولات والإدارة والقضاء على معرفة القواعد القانونية وتطبيقها بصورة أكثر دقة واستقرارا. 1864

وبناء على ذلك، فإن ترشيد التشريع بالمغرب ينبغي أن يقوم على منظومة متكاملة تجمع بين الضرورة التشريعية، ودراسة الأثر، وجودة الصياغة، والمراجعة الدورية للنصوص، والتنسيق المؤسسي، والرقابة الدستورية والقضائية، ورقمنة المعلومة القانونية، إذ لا يكفي الحد من عدد النصوص الصادرة إذا استمرت النصوص القائمة في التراكم والتداخل والتعارض، كما لا يكفي تحسين الصياغة إذا لم تكن هناك آليات لتقييم الحاجة إلى التشريع وقياس نتائجه بعد دخوله حيز التطبيق، ومنه فإن تحقيق الأمن القانوني يقتضي اعتماد سياسة تشريعية متوازنة تسمح بمواكبة التحولات المجتمعية والاقتصادية والتكنولوجية دون التضحية

1861 كمال بوهادي، مظاهر الأمن القانوني في التشريع الاجتماعي المغربي، مجلة القانون والمجتمع، المغرب، 2023، ص: 1 وما بعدها

1862 مراد بنعثمان، دور الأمانة العامة للحكومة في تجويد النصوص القانونية بالمغرب، مجلة مغرب القانون، الرباط، 2025، ص: 02.

1863 محمد محروك، إشكالية صياغة التشريع في القانون المغربي، أشغال الندوة العلمية: القانون المغربي في مطلع القرن الحادي والعشرين، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، مراكش، 2017، ص: 281

1864 عبد الله إدريسي، الأمن القانوني لمصالح حقوق الأشخاص بين التشريع والقضاء، دار الأفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2021، ص: 208

بالوضوح والاستقرار واليقين القانوني، بما يجعل التشريع المغربي أكثر انسجاما وقابلية للفهم والتطبيق ما سيعزز الثقة في القاعدة القانونية ويكرس متطلبات دولة الحق والقانون. 1865

الخاتمة :

وصفوة القول، فقد خلصنا في سياق دراسة إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني إلى أن كثرة النصوص القانونية لا تشكل في حد ذاتها مؤشرا على اختلال المنظومة التشريعية، وإنما تكمن الإشكالية الحقيقية في تراكم القواعد القانونية وتداخلها وتواتر تعديلها، بما قد يؤثر في وضوحها وانسجامها واستقرارها وقابليتها للتطبيق، وقد أبان تحليل الظاهرة عن ارتباطها الوثيق بمبدأ الأمن القانوني، باعتبار أن استقرار القاعدة القانونية يشكل أساسا لحماية المراكز القانونية وتعزيز الثقة المشروعة وتحقيق المساواة أمام القانون، كما أن تعدد النصوص وتغيرها بصورة متلاحقة قد يفرض أعباء إضافية على القضاء والإدارة والأفراد والفاعلين الاقتصاديين، ما سيزيد من صعوبة تحديد القاعدة الواجبة التطبيق وتوقع أثارها، وهو ما يجعل التضخم التشريعي، متى تجاوز حدود الضرورة والفعالية، عاملا مؤثرا في جودة النظام القانوني وفي قدرته على تحقيق الاستقرار واليقين، وفي السياق المغربي، يظل تجاوز آثار التضخم التشريعي رهينا بتبني سياسة تشريعية متكاملة تقوم على ترشيد الإنتاج القانوني، واعتماد معيار الضرورة، وتفعيل دراسة الأثر التشريعي، وتحسين جودة الصياغة القانونية، وتعزيز التنسيق بين النصوص والمؤسسات المتدخلة في صناعتها، إلى جانب المراجعة الدورية للتشريعات وإلغاء المقتضيات المتقدمة أو المتعارضة، وتيسير الولوج إلى المعلومة القانونية المحينة، كما يقتضي تعزيز الأمن القانوني تحقيق توازن دقيق بين ضرورة مواكبة التشريع للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وبين المحافظة على استقرار القاعدة القانونية وقابليتها للتوقع، ومنه فإن بناء منظومة تشريعية مغربية أكثر فعالية لا يقاس بمدى كثافة الإنتاج القانوني، وإنما بقدرته على تحقيق الوضوح والانسجام والاستقرار وحماية الحقوق والمراكز القانونية، بما يرسخ الثقة في القانون والمؤسسات، ويعزز مقومات دولة الحق والقانون.

❖ قائمة المراجع المعتمدة:

- الأحمدي أمحمد، واقعية تحديث صناعة النصوص القانونية، مجلة القانون والأعمال الدولية، العدد 60، أكتوبر/نونبر 2025.
- يونس العياشي، الأمن القانوني والقضائي وأثرهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مكتبة دار السلام، الرباط، 2012.
- محمود الطيبي، صناعة التشريع وأثره على السياسات العمومية بالمغرب، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2025.
- محمد الأعرج، القانون الإداري المغربي، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الرباط، 2024.
- محمد الأعرج، التوجهات الكبرى للقضاء الدستوري المغربي، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الرباط، 2018.
- سيدي عبد السلام العلمي، جودة الصياغة التشريعية وأثرها في تحقيق الأمن القانوني، مكتبة دار السلام، الرباط، 2026.
- الحسين سرحان، وآخرون، صناعة التشريع في البلدان المغاربية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2022.
- حسن صهيبي، صناعة التشريع والقانون الإداري في المغرب، صناعة التشريع في البلدان المغاربية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2022.

- إبراهيم أيت وركان ومحمد المودن، متطلبات جودة الصياغة التشريعية، ضمن: صناعة التشريع في البلدان المغربية، دار الأفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2022.
- محمد البداوي، منهجية تقييم أثر التشريعات كآلية لتحسين جودة صناعة التشريع، صناعة التشريع في البلدان المغربية، دار الأفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2022.
- جمال الكواكي، دراسة الأثر التوقعي للتشريع بالمغرب في ضوء التجربة الفرنسية، مجلة دفاتر برلمانية، المغرب، 2023.
- مروان الفحام، مبدأ الأمن القانوني في القضاء الدستوري المغربي، المجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن، العدد 62، مراكش، 2024.
- عبد المجيد أغميحة، مبدأ الأمن القانوني وضرورة الأمن القضائي، مجلة الملحق القضائي، العدد 42، المغرب، 2009.
- نوال إيرادين، تأثير تضخم التشريع على الأمن القانوني، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد 13، المغرب، 2018.
- سيدي عبد السلام العلمي، جودة الصياغة التشريعية وأثرها في تحقيق الأمن القانوني، مجلة دفاتر برلمانية، المجلد 5، العدد 1، المغرب، 2026.
- علي لهنود، صناعة وصياغة النصوص القانونية، وسؤال الحكامة التشريعية؟، المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب، 2024.
- محمد الأعرج، جودة التشريع ودورها في تحقيق الأمن القانوني، منشورات مجلس النواب المغربي، الرباط، 2021.
- مولاي عبد الرحمن قاسمي، قواعد الصياغة التشريعية: مدونة الأسرة نموذجاً، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2018.
- الأحمدي أمحمد، أسس صياغة النصوص القانونية الجيدة، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية، العدد 46، غشت 2025.
- سيدي عبد السلام العلمي، جودة الصياغة التشريعية وأثرها في تحقيق الأمن القانوني، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الكلية متعددة التخصصات بتازة، فاس، 2025.
- الأحمدي أمحمد، الحكومة والبرلمان في مجال التشريع: من المهيمن؟، مجلة مسارات، العدد 43، يونيو 2023.
- سهام حبان، الأمن القانوني في التشريع الجبائي المغربي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، الكلية متعددة التخصصات بالناظور، جامعة محمد الأول، وجدة، 2025.
- غيتة السنتيسي، الإطار القانوني للتحويل الرقمي في المغرب وتحدي الأمن القانوني، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الأول، وجدة، 2026.
- نادية الوسي، فعالية القانون وحكم القضاء الإداري في المغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2026.
- عارف أحلام، دور الأمن القانوني والأمن القضائي في تحسين مناخ الأعمال بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2011-2012..
- يونس الشامخي، تطور أساس المسؤولية الإدارية على ضوء الاجتهاد القضائي الإداري، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2015.
- محمد عبيدي، إسهام دراسات الأثر في الحد من التضخم التشريعي، مجلة العلوم القانونية، العددان 8 و9، المغرب، 2021.
- حسن الحارس، مسار إنتاج التشريع الوطني المغربي وأهم الفاعلين فيه، مجلة مغرب القانون، المغرب، 2022.

- إلياس مزيان، الأمن القانوني في الميدان الاجتماعي، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة عبد الملك السعدي، طنجة، 2016-2017.
- علي الحنودي، مفهوم الأمن القانوني وأبعاده، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 96، مطبعة Remald، الرباط، 2011.
- عبد الكريم حيضرة، القانون الإداري المغربي للنشاط الإداري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2017.
- كوثر أمير، دور القضاء الدستوري في حماية الأمن القانوني، مجلة القانون والأعمال، العدد 74، جامعة الحسن الأول، المغرب، 2021..
- مراد بولعيش، العدالة الأسرية في مسطرة التعدد على ضوء الأمنين القانوني والقضائي، مجلة القانون المغربي، العدد 43، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، 2020.
- أسامة المرباط، نحو بناء دولة الأمن القانوني، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العددان 165-166، المغرب، 2022.
- كوثر هيلالي، الأمن القضائي في ضوء مدونة الشغل، مجلة القانون المغربي، العدد 48، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، 2021.
- كريم مفتاح، الأمن القانوني في المادة الجبائية، مجلة القانون المغربي، العدد 36، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، 2017.
- كمال بوهادي، مظاهر الأمن القانوني في التشريع الاجتماعي المغربي، مجلة القانون والمجتمع، المغرب، 2023.
- مراد بنعثمان، دور الأمانة العامة للحكومة في تجويد النصوص القانونية بالمغرب، مجلة مغرب القانون، الرباط، 2025..
- محمد محروك، إشكالية صياغة التشريع في القانون المغربي، أشغال الندوة العلمية: القانون المغربي في مطلع القرن الحادي والعشرين، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، مراكش، 2017.
- عبد الله إدريسي، الأمن القانوني لمصالح وحقوق الأشخاص بين التشريع والقضاء، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2021.
- نوال إيرادين، تأثير تضخم التشريع على الأمن القانوني، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد 13، المغرب، 2018.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن

جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
يوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحاكاة المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
ويقضا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعتماد مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعاصم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من جامعة الحسن الأول بسطات لأجل دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان : أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداغ : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر كلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام

د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص

د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام

د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية

د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام

د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص

ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير

ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق و جدة

ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي

ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات

ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية

د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص

ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير

ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص

ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه

ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثّل المجلة في العراق

ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق

ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق

د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر

د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية

د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق

د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -

د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية و السياسية

د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق

د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص

د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص

د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق

ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص

د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص

د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص

ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص

ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط

ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص

د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص

ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام

د. هودي لمخاغل : دكتورة في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام

د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب

د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الله شني : دكتور في القانون الخاص

د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص

د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص

د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص

د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية

د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثّل المجلة في موريتانيا

د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص

د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص

د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com

مجلة
القانون والأعمال
الدولية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات
و الابحاث في مختلف فروع القانون

28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
● محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

919	التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص
931	سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.
	• محاور قانون العقار و التعمير
959	التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان
980	الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
997	دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
1031	توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
1047	القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
1065	تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان
1241	الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جباية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكليات القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhanman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Ain Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمحامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع